

## السلطات السعودية تعامل قاضياً في تكريس للقمع وتكريم الأفواه

كشفت مصادر حقوقية عن أن السلطات السعودية اعتقلت القاضي ناصر بن سعود الحربي في تكريس للقمع وتكريم الأفواه.

وذكرت المصادر أنه تم اعتقال الحربي أحد قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة، بعد مداهمة مكتبه من قبل قوات الأمن، دون معرفة أسباب الاعتقال.

والقاضي الحربي، هو أحد أعضاء المحكمة الجزائية المتخصصة الـ 13 الحاليين، الذين تم تعيينهم بموجب أمرٍ ملكي صدر في أكتوبر 2020.

وعمل الحربي مساعداً لرئيس المحكمة الجزائية المتخصصة، وشارك في محاكمة عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان.

وتتخوف المنظمات الحقوقية إزاء مصير الحربي، خاصة في ظل السجل السيئ للمملكة في مجال حقوق

الإنسان، بالاعتقال التعسفي والتعذيب والتنكيل الممنهج داخل السجون وحرمان المعتقلين من حقوقهم الطبيعية.

وتزايدت أعداد المعتقلين في السجون السعودية منذ وصول محمد بن سلمان لولاية العهد، وشملت نشطاء ودعاة وعلماء وأفراد من العائلة المالكة نفسها، لرفضهم سياسة ولي العهد.

يأتي ذلك فيما قال مصدر حقوقى إن السلطات السعودية رفضت السماح لفريق من الأمم المتحدة بمعاينة سجونها ومقابلة معتقلين رأى ونشطاء حقوق الإنسان بعد تقديم طلبا رسميا بذلك مؤخرا.

وذكر المصدر لـ” سعودي ليكس ”، أن الفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة، تقدم بطلب رسمي في ظل ادعاءات السعودية استعدادها للتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته الخاصة.

وأشار المصدر إلى أن طلب الفريق الأممي تكرر سابقا في آب/أغسطس 2021 ونهاية الشهر الماضي لكن السلطات السعودية رفضته مجددا بغرم التكتم على انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

وكرر الفريق العامل في آرائه التي أصدرها خلال السنوات الماضية، مخاوفه من نمط الانتهاكات التي تمارسها السعودية في الاعتقالات، وأوضح مرارا أنه في ظروف معينة فإن السجن الواسع النطاق والممنهج قد يشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفي 4 فبراير 2022، وبالتزامن مع نشر رأيه حول اعتقال القاصر المهدد بالإعدام عبد الله الحويطي، وإشارته إلى الانتهاكات التي انتهت إليها القضية، اقترح الفريق العامل موعدا للزيارة التي كان قد أعاد طلبها في أغسطس 2021، بين شهر سبتمبر وأكتوبر 2022.

ويطلب الفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي زيارة السعودية منذ 15 عاما من دون أن تستجيب السعودية للطلب. وفي العام 2008 طلب زيارتها السعودية، وفي أبريل 2011 ذكر به ليعيد التذكير مرة أخرى في أغسطس 2021.

وخلال 30 عاما من عمله، رصد الفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي 65 قضية انتهكت خلالها السعودية القانون الدولي والتزاما بها الخاصة.

خلال السنوات الماضية روجت الحكومة السعودية، إلى أنها تتعامل بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة وآلياتها الخاصة، وخاصة من خلال الرد بشكل منظم على الرسائل التي ترسلها الفرق العاملة والمقررين الخاصين يؤكد أن هذا الترويج غير واقعي.

إلى جانب الاستمرار بتجاهل طلبات الزيارة، تنطوي الردود والتقارير التي تقدمها الحكومة السعودية على تضليل ومعلومات غير واقعية.

إضافة إلى ذلك تتجاهل الحكومة السعودية آراء الفريق العامل التي تبين بشكل واضح انتهاكات لlawyers و obligations الرسمية، حيث تستمر باعتقال أفراد بينهم معتقلين على خلفية التعبير عن الرأي والدفاع عن الحقوق الإنسانية، كما عمدت الحكومة السعودية إلى إعدام أفراد أكد الفريق العامل أنهم معتقلون تعسفياً.

وتفيد منظمات حقوقية أن سجل "الحكومة السعودية في التعامل مع الآليات الأممية والفرق العامل سيء، وأنها تحاول حالياً استخدام هذه الآليات والتعاطي معها للترويج للتغيير في الملف الدولي، إلا أن الواقع يؤكد استخفافها بالآراء القانونية وانتهاكها لالتزاماتها الدولية.

ويعد تكرار الفريق العامل المعنى بالاعتقال التعسفي لطلب الزيارة إلى السعودية، بسبب انتهاكات المنهجية للقانون الدولي في موضوع الاعتقالات والحرمان من الحرية، لم يتم الاستجابة له حتى الآن.